الاعراض لجوازات يكون امتنا لا لجمعية والدلازم باطل للقطع بذلك
في كثير من الاعراض وبانه لو جاز اجتماعهما لجاز افتراقهما بزوال
احد الشيئين ضرورة انه ليس بواجب وزواله ليس الا بطريان
ضده الذي هو منه للمثل الاخر الباقي فيلزم اجتماع الضدين
ورد الاول بمنع الملازمة لجواز مانع اخر كما نشترط الشرط النظر
وهو عدم العلم بالمطلوب ولجواز القطع بانتفا الممكن ضرورة
اواستندلالا والثالث بمنع المقدمات وتمسكت المعتزلة
بالوقوع فان الجسم يعرض له سواد ثم اخر واخر الى ان يبلغ غاية
السواد واجيب بانا لا نسلم ذلك بل السوادات المتفاوتة
بالشدة والضعف انواع من اللون متخالفة بالحقيقة متشاركة
في عارض مقول عليها بالتشكيك هو مطلق السواد يعرض للجسم
الذي يشتد سواده على التدريج في كل ان نوع اخر كما يمتنع اتحاد
الاثنين مطلقا بان يكون هناك شيئات فيصيرا شيئا واحدا
لا بطريق الوحدة الاتصالية كما اذا اجتمع الماآن في انا واحدا و
الاجتماعية كما اذا امتزج الما والتراب فصارا طينا او الكون والفساد
كالما والهوا اذا صارا بالتغليظ هوا واحدا او الاستحالة ككون
الجسم كان سوادا وبياضا فصار سوادا بل بان يصير احدهما الاخر
الصاير بعينه اياه وذلك لوجهين الاول ان الاثنين سوا كانا ماهيتين
او فردين منهما ومن ماهية واحدة الاختلاف بينهما ذاتي لا يعقل
زواله اذ لكل شي خصوصية ثبوتها هو ذلك الشي فمتي زالت تلك
الخصوصية لم يبق ذلك واعترض بانه ان كان استدلالا فنفس
المتنازع وان كان تنبيها فليس اوضح من الدعوى اذ ربما يقع الاشتباه
في كون الاختلاف ذاتيا فيمتنع الزوال دون اتحاد الاثنين والثاني
ان الاثنين بعد الاتحاد ان كانا باقيين فهما اثنان لا واحد والا فان
بقي احدهما فقط كان هذا فنا احدهما وبقا الاخر وان لم يبق شي منهما
كان هذا فنا لهما وحدوث امر ثالث وايا ما كان فلا اتحاد ولما اعترض
بعضهم عليه بانا لا نسلم انهما لو بقيا كانا اثنين لا واحدا وانما يلزم
ذلك لو لم يتحدا عدل بعضهم في تقريره الي وجه اخر وهو انهما بعد
الاتحاد ان كانا موجودين كانا اثنين لا محالة والا فاما ان يكون
احدهما فقط موجودا ولا يكون شي منهما موجودا فان كان احدهما
فقط موجودا كان فنا لاحدهما وبقا للاخر وان لم يكن شي منهما
موجودا كان فنا لهما معا وحدوث ثالث فاعترض عليه بانا لا نسلم
انهما لو كانا موجودين كانا اثنين لا واحدا وانما يلزم ذلك لو لم يكونا

موجودين

١٠٩

موجودين لوجود واحد ودفع هذا الاعتراض بانهما لو كانا موجودين
فاما بوجودين فيكونان اثنين لا واحدا واما بوجود واحد فذلك اما احد
الوجودين الاولين فيكون فنا لاحدهما وبقا للاخر او غيرهما فيكون
فنا لهما وحدوث ثالث واجيب عن هذا الدفع بانهما موجودان
بوجود واحد هو نفس الوجودين الاولين صارا واحدا فلم يمكن التخلص
عن هذا المنع الا بان الحكم بامتناع اتحاد الاثنين ضروري والمذكور في
صورة الاستدلال تنبيه بزيادة بيان وتفصيل وانت خبير بحال
دعوى الضرورة في محل النزاع وبان امتناع اتحاد الوجودين ليس باوضح
من امتناع اتحاد الاثنين على الاطلاق هذا واما الخلافان فانهما يجتمعان
في المحل الواحد كالقعود والضحك في زيد واما الضدان فلا يجتمعان كالحركة
والسكون ويرتفعان بانعدام محلهما واما النقيضان كالوجود والعدم ولا
يرتفعان واما العدم والملكة فلهما حكم النقيضين واما المتضايفان
فلهما حكم الضدين اعتبارا بوجودهما الذهني لا الخارجي لعدمه على
الاصح خلافا للحكما حيث ذهبوا الى ان الاعراض النسبية موجودة وهي
سبعة الاين وهو حصول الجسم في المكان والمتى وهو حصول الجسم في الزمان
والوضع وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبة اجزايه بعضها الى بعض
ونسبتها الى الامور الخارجية عنه كالقيام والانتكاس والملك وهو
هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص
والتعمم وان يفعل وهو تاثير الشي في غيره ما دام يوثر وان ينفعل
وهو تاثير عن غيره ما دام يوثر كحال التسخن ما دام يسخن والمتسخن
ما دام يتسخن والاضافة وهي نسبة تعرض للشي بالقياس الى نسبة
الى اخرى كالابوة والبنوة ثم عطف على ضد باسقاط حرف العطف
لما مر بقوله **شريك** بمعنى مشارك كخليل بمعنى مخالل وخليط بمعنى
مخالط كما مر دليل استحالته والى هذا اشار بقوله **مطلقا** فلا تكثر
في ذاته ولا نظير له في صفاته ولا اختراع لغيره في افعاله وقوله
ووالد عطف على ضد اي وحال كونه منزها من الانفصال عن شخص
والد ذكرا كان او انثى اعلى كان او ادنى لما تقدم من وجوب وجوده
المستلزم لوجوب استغنايه عن غيره وكما استحال عليه تعالى
التوالد وهو كون الحيوان حاصلا عن اب وام بواسطة عمل بينهما
استحال عليه التولد وهو كون الحيوان حاصلا بلا اب ولا ام كما يتولد
الحيوان عن الما الراكد في الصيف ثم شبه في وجوب التنزه عما مر قوله
كذا الولد يعني انه يجب له تعالى التنزه عن الولد كما وجب له التنزه
عن كل ما مر ذكره ويشمل الذكر والانثى كما شمل البارد العاق فذلك

Copyright ... University